الفصل الحادي والعشرون

سكان المملكة المغربية

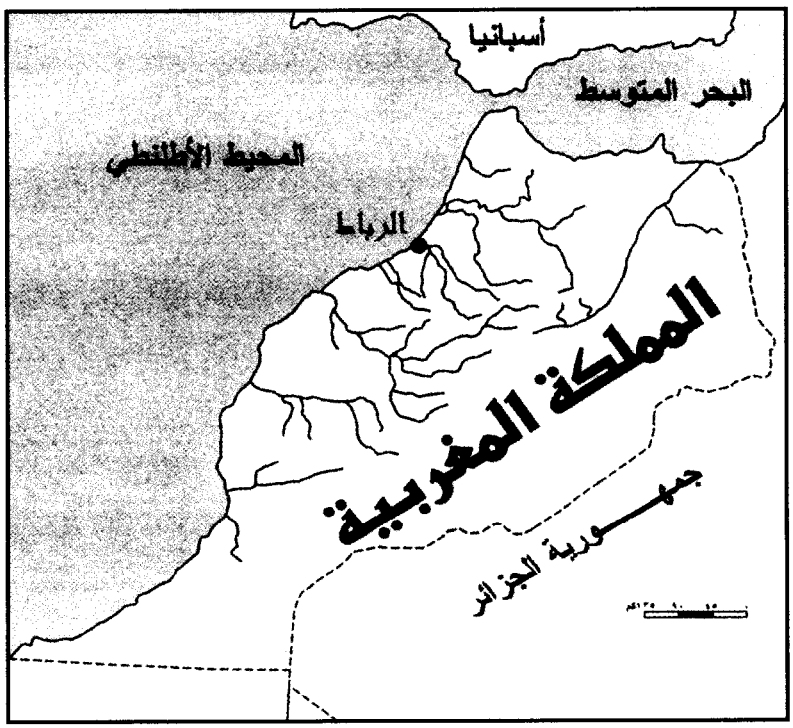

إعداد
أ. د. عيسى علي إبراهيم
قسم الجغرافيا - كلية الآداب
جامعة الإسكندرية - جمهورية مصر العربية

سكان المغرب

يتميز المغرب بين الدول العربية بمزايا خاصة من حيث موقعه الجغرافي وتضاريسه، وقد انعكس هذا التميز على ملامح سكانه في مجالات متباينة تشمل الأصول العرقية والتوزيع الجغرافي والكثافة والتركيب العمري النوعي والخصائص الاقتصادية والاجتماعية، فالمؤكد أن اقتراب المغرب من أوروبا (لا يتعدى اتساع مضيق جبل طارق البحري ١٤ كيلومتر)، واتصاله السهل بإفريقيا عبر دروب القوافل في الماضي وطرق السيارات في الحاضر وإشرافه على الأطلسي والبحر المتوسط في آن واحد، وارتباطه ببقية المغرب العربي الكبير في الشرق كل ذلك أدى لاختلاط عناصر سكانه.

حقيقة أن العرب الوافدين من الشرق نجحوا في نشر الإسلام واللغة العربية بين السكان، ولكن ما تزال العربية دون التوغل كلية في الأقاليم الجبلية، أو يمكن القول إن البربر لجؤوا للجبال محتفظين بلغتهم الخاصة، ومن ثم تبدو نسبة البربر بين سكان المغرب أعلى منها في الجزائر، بينما تتلاشى كلية في تونس، وتشير بعض التقديرات إلى أن نحو نصف السكان ما زالوا يتحدثون البربرية[١]. والأرجح أن النسبة لا تتجاوز ربع السكان على نحو ما أشارت إليه بيانات الأمم المتحدة المتاحة في العقد الأخير من القرن العشرين[٢]، وقد سمحت الدولة باستخدام البربرية في التعليم اعتباراً من عام ١٩٩٤ .

وأفرزت فترة الاستعمار الأوروبي والصراع الدولي في سبيل السيطرة على البلاد تأثيراً آخر على السكان، حيث تزايدت نسبة الأجانب حتى بلغت عند الاستقلال (١٩٥٦) نحو نصف مليون نسمة معظمهم من الفرنسيين، ثم تناقص العدد تدريجياً حتى وصل في التعداد الأخير (١٩٩٤) حوالي ٥٠ ألفاً فقط، يقيم معظمهم في المدن الساحلية الرئيسة[٣].

ولا شك أن حركة التجارة العابرة لبلاد المغرب واتصالها بإفريقيا الزنجية في الجنوب كانت عنصراً آخر له دور في وجود تأثيرات زنجية ومتزنجة بالذات في الجنوب والجنوب الشرقي، كما تطلبت وجود جالية يهودية كبيرة العدد قياساً بالدول العربية الأخرى قدر عددها في عام ١٩٥٢ بحوالي ٢١٨ ألفاً، وتناقصت تدريجياً بتأثير النزوح إلى فلسطين المحتلة لتصل إلى ٣١ ألفاً في عام ١٩٧٢ ولنحو بضعة آلاف في نهاية القرن العشرين.

ويسود الإسلام بين السكان في المغرب حيث تصل نسبة المسلمين إلى ٩٨٪ وهم من السنة على المذهب المالكي السائد في شمال إفريقيا عامة، وتتوزع النسبة الباقية بين أقلية مسيحية من الروم الكاثوليك وأعداد محدودة من بقايا اليهود.

التغير في حجم السكان ومكوناته:

تحتل المملكة المغربية في ختام القرن العشرين المرتبة ٣٧ بين دول العالم في حجم سكانها، وتأتي رابعة الدول العربية بعد كل من مصر والسودان والجزائر.

وبالرجوع لتقديرات سكان المغرب منذ بداية القرن العشرين ومعدلات النمو بينهم المبينة في جدول ١ يتضح أن السكان لم يتجاوز عددهم ٥ ملايين نسمة مع بداية القرن الحالي، ولكنهم اقتربوا من الضعف في عام ١٩٥٢، وهنا يلاحظ أن عدد السكان تطلب ما يربو على نصف قرن ليتضاعف، وهذه مرحلة النمو البطيء المتميزة بارتفاع معدلات الوفيات بين السكان إجمالاً ولدى الأطفال الرضع بشكل خاص نتيجة لانتشار المجاعات في فترات شح الأمطار واكتساح الأوبئة أحياناً للمناطق الريفية.

جدول (١)

تطور أعداد السكان ومعدلات نموهم في المغرب ١٩٠٠ - ١٩٩٤[٤]

السنة	عدد السكان بالألف	معدل النمو ٪	السنة	عدد السكان بالألف	معدل النمو ٪
١٩٠٠	٥٠٠٠	-	١٩٧١	١٥٣٠٠	٣,١
١٩٢٦	٦٢٠٠	٠,٢	١٩٨٢	٢٠٤١٦	٣,٥
١٩٥٢	٩٤٥٠	١,٦	١٩٩٤	٢٦٠٧٤	٢,٠

والمرحلة الثانية في تطور السكان كانت بين ١٩٥٢-١٩٨٢ وهي مرحلة الانفجار السكاني حيث تعدى حجم السكان مرحلة التضاعف خلال ثلاثين عاماً، وتؤكد معدلات النمو تجاوز ٣٪ سنوياً في المتوسط إبان هذه الفترة، وقد أسهمت عوامل عديدة في زيادة السكان في هذه المرحلة أهمها هبوط معدلات الوفيات نتيجة للقضاء على الأوبئة والمجاعات، وتحسين الرعاية الطبية.

وفيما بعد تعداد ١٩٨٢ دخل سكان المغرب مرحلة النمو المتجه إلى التباطؤ فانخفض معدل النمو بسرعة نتيجة لفعل عدة عوامل منها: تناقص مستويات الخصوبة، وتباطؤ الانخفاض في معدلات الوفيات وتأثير النزوح إلى الحضر داخلياً وللخارج وللإقبال على استخدام وسائل الحد من الإنجاب وانخفاض معدلات وفيات الرضع التي دفعت لإحساس المرأة بالأمان على أطفالها والتقليل من الإنجاب بالتبعية.

والخلاصة أن المغرب ديموغرافياً قد تجاوز مرحلة الانفجار السكاني السريع اعتباراً من عام ١٩٨٢ ليدخل مرحلة النمو المرتفع المتجه للتباطؤ خلال العشرين عاماً الأخيرة من القرن العشرين.

مكونات التغير السكاني:

يتميز المغرب بارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية فيما بعد الاستقلال بين سكانه شأنه في ذلك شأن الدول النامية الأخرى، ويوضح الجدول رقم ٢ مكونات التغير السكاني في سنوات مختارة خلال الفترة من ١٩٦٢ وحتى عام ١٩٩٩، ومنه يتأكد تراجع معدلات الزيادة الطبيعية من ٣٢ في الألف إلى ٢٠ في الألف، ثم إلى ١٦ في الألف مع نهاية القرن.

والواضح أن الخصوبة في المغرب ظلت مرتفعة استناداً لمعدلات المواليد كمؤشر حتى عام ١٩٨١، ثم تراجعت كل مؤشراتها في المرحلة التالية تدريجياً وبسرعة حيث أكدت الإحصاءات أن متوسطات معدلات المواليد للسنوات ١٩٩٠-١٩٩٥ حوالي ٢٨ في الألف، وفي الوقت نفسه تراجعت معدلات الخصوبة الكلية من ٦,٩ طفل بين ١٩٧٠-٧٥ إلى ٤٠٣ طفل في المتوسط للسنوات الخمس التالية، وهذه المعدلات بلغت عقب الاستقلال نحو سبعة أطفال أو أكثر أحياناً[٥].

جدول ٢ معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية ووفيات الرضع لكل ألف من السكان في المغرب ٦٢-١٩٩٩[٦]

السنة	معدل المواليد	معدل الوفيات	معدل الزيادة الطبيعية	وفيات الرضع
١٩٦٢	٤٧	١٩,٠	٢٨	١٦٠
١٩٧٢	٤٦	١٤,٠	٣٢	١٤٥
١٩٨١	٤٣	١١,٠	٣٢	٩١
١٩٩٣	٢٧,٢	٧,٠	٢٠,٣	٧٤
١٩٩٥	٢٤,٢	٦,٧	١٧,٥	٧٠,٣
١٩٩٧	٢٣,٦	٦,٥	١٧,١	٦٠,٠
١٩٩٨	٢٣,٠	٦,٤	١٦,٦	٥٧,٠
١٩٩٩	٢٢,٠	٦,٠	١٦,٠	٥٥,٠

ولعبت عوامل عديدة دورها في تراجع الخصوبة المغربية منها: الهجرة من المغرب، وزيادة نسبة سكان الحضر الذين تنخفض الخصوبة بينهم (كان معدل المواليد في الحضر عام ١٩٨١ حوالي ٣٣,٣ في الألف في الحضر مقابل ٤٢,٦ في الألف في الريف)، والحرص على رفع معدلات الالتحاق بالتعليم وبالذات بين الإناث الأمر الذي أخر من متوسط سن الزواج، إضافة لإقبال المتزوجات على استخدام وسائل تنظيم الأسرة حيث بلغت اللاتى تستخدمنها ٥٩٪ من إجمالي المتزوجات خلال الفترة من عام ١٩٩٠-١٩٩٩[٢]، وهذه الأمور جميعها مرتبطة من جانب آخر بارتفاع نسب الإناث العاملات ورغبة الأسر في تحسين الدخل والتغلب على مشكلات السكن.

ويظهر تحليل بيانات خصوبة الإناث حسب أعمارهن عام ١٩٩٥ مدى الانخفاض في معدلات الخصوبة المغربية خلال السنوات الأخيرة لدرجة أنها صارت دون مثيلاتها إجمالاً في كل من مصر وتونس نتيجة لتأثير العوامل سابق الإشارة إليها (الإجمالي في المغرب ٣,٩٧ وفي مصر ٦,٤ وتونس ٤,١)، ويوضح الجدول ٣ أن قمة الخصوبة المغربية صارت في فئة السن ٣٥-٣٩ الأمر الذي يؤكد تأخير متوسط السن عند الزواج للإناث واستخدامهن وسائل منع الحمل حتى في السنوات الأولى عقب الزواج.

جدول ٣

معدلات الخصوبة العمرية لنوعية للإناث في المغرب عام ١٩٩٥[٧]

فئات السن	د ٢٠	٢٠-	٢٥-	٣٠-	٣٥-	٤٠-	٤٥+	إجمالي
المعدلات في الألف	٢٤,٧	٨٨,٤	١١٩,٨	١٢٣,١	١٠٣,٩	٥٠,٥	٢٣,٧	٧٩,٤

أما الوفيات فقد بلغت ذروة معدلاتها عند نهاية الحرب العالمية الثانية حيث تجاوزت ٥٠ في الألف عام ١٩٤٥، ثم انخفضت إلى ٣٥ في العام التالي مباشرة، وفسر هذا الارتفاع بموجة الجفاف القاسية التي اجتاحت البلاد آنئذ وأدت لتدني إنتاج الحبوب إلى خمس أو سدس المتوسط العام، الأمر الذي ساعد على انتشار المجاعة بين سكان الريف.

غير أن المعدلات سرعان ما تراجعت بدرجة كبيرة خلال الخمسينيات وما بعدها لتصل إلى ١٩ في الألف عام ١٩٨١ ثم هبطت لأدنى حد لها في عام ١٩٩٩ لنحو ٦ في الألف، والملاحظ أن الهبوط في معدلات الوفيات تباطأ في العقد الأخير حيث يبين الجدول رقم (٢) سابق الإشارة إليه أن الانخفاض لم يتعد ٧ إلى ٦ في الألف بين ١٩٩٣، ١٩٩٩، وبالتالي فلا يتوقع حدوث انخفاض يتجاوز ذلك بكثير خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين.

وقد جاء انخفاض الوفيات عامة بإسهام رئيس من تراجع معدلات وفيات الرضع حيث هبطت من ١٦٠ في الألف عام ١٩٦٢ إلى ٩١ في الألف عام ١٩٨١ ونحو ٧٠ في الألف عام ١٩٩٥ ولأقل من ٦٠ في الألف عام ١٩٩٩، ولا شك أن تحسين الأوضاع المعيشية للسكان المغاربة في النصف الثاني من القرن العشرين وزيادة الاهتمام بالطب الوقائي والعلاجي ومحاولة إتاحته لسكان الريف والارتفاع المستمر في أعداد السكان الحضريين الذين يحظون بخدمات ورعاية طبية أفضل قد دفعت لهذا الانخفاض (كان معدل الوفيات في الحضر عام ١٩٨١ نحو ٧,٥ في الألف مقابل ١٣ في الألف في الريف).

وانعكس التحسن في معدلات الوفيات بصورة مباشرة على توقعات الحياة عند الميلاد، فارتفعت من ٥٢,٩ سنة في المتوسط بين ٧٠-١٩٧٥ إلى حوالي ٦٧ سنة بين عام ١٩٩٥-٢٠٠٠، وإن كانت هذه التوقعات ما تزال

منخفضة بين الذكور (٦٤,٨ سنة) إذا قورنت بمثيلتها لدى الإناث (٦٨,٥ سنة) في الفترة الأخيرة نفسها المشار إليها.

الهجرة:

دفعت فترة النمو السكاني السريع منذ منتصف القرن العشرين حتى أوائل الثمانينيات لنزوح أعداد من المغاربة إلى الخارج بحثاً عن فرص عمل في دول أوروبا والعالم الجديد وبعض الدول العربية، وقد قدر العدد الإجمالي للمغاربة في الخارج عام ١٩٩٨ بحوالي ١,٣٦ مليون نسمة[٨] يتوزعون بين القارة الأوروبية ١,٣٥٤ ألف نسمة والدول العربية ٢٩٠ ألفاً وأمريكا الشمالية ٧١ ألفاً والدول الإفريقية حوالي ٥ آلاف نسمة[٩]، ويلعب القرب الجغرافي وعوامل اللغة والاستعمار السابق وفرص العمل المتاحة في الخارج والضغوط الاقتصادية من الداخل دوراً مهماً في الهجرة المغاربية؛ ولذا تحظى فرنسا بأكبر عدد من المهاجرين المغاربة (٧,٩٥ ألف نسمة) وتليها هولندا (١٨٠ ألفاً) وبلجيكا (١٦٠ ألفاً) وإيطاليا (١٣٠ ألفاً) ثم إسبانيا (٨٠ الفاً) وألمانيا (٦٥ ألفاً) ويتوزع باقي المهاجرين في دول أوروبية أخرى.

أما في حالة الدول العربية فيقدر عدد المغاربة في الجزائر بحوالي ١٠٠ ألف، ثم تليها ليبيا ٩٠ ألفاً وتقل أعداد المغاربة بالاتجاه شرقاً (في تونس ١٥ ألفاً) والسعودية (١١ ألفاً فقط). والمؤكد أن الأوضاع الاقتصادية تحتل المكانة الأساسية في دفع المهاجرين المغاربة (٧٠٪ منهم) ويليها الأسباب العائلية ١٢٪ والدراسية ٩٪ ثم الاجتماعية ٦٪، وتعتبر الرغبة في الحصول على دخل أعلى أهم الأسباب الاقتصادية (٤٣٪) ويليها البحث عن عمل ٣١٪، والبحث عن بيئة معيشية أفضل ١٩٪ وتحسين ظروف العمل حوالي ٦٪.

وتعاني الهجرة المغربية للخارج حالياً من القيود التي فرضتها دول الاتحاد الأوروبي؛ ولذا يضطر بعض المغاربة لسلوك طرق غير شرعية قد يدفعوا حياتهم ثمناً لها أحياناً [١٠].

توزيع السكان وكثافتهم:

تعرضت المساحة الإجمالية للمغرب للتغير في العقدين الأخيرين؛ ولذا يلاحظ بعض التضارب بين المصادر التي تشير إليها سواء كانت مصادر وطنية مغربية أو للجامعة العربية أو للأمم المتحدة ومنظماتها أو بعض المصادر الإحصائية الدولية[١١]. وإذا اعتمدت البيانات الدولية فالمساحة الإجمالية للمغرب ٧٣٠٨٥٠ كم٢ منها ٢٥٢١٢٠ كم٢ بنسبة ٣٤,٥٪ للصحراء والتي أدرجت في أربع مقاطعات ضمن إقليم جنوب المغرب حسب بيانات ١٩٩٤ هي بوجادور وسمارة والعيون ووادي الدهب وقدر سكانها بحوالى ٢٥٣ ألف نسمة بعد أن كانوا ١٦٤ ألفاً في تعداد ١٩٨٢ داخلين في مقاطعات ورزازات وتارودنت وتاونات وتاتا[١٢].

وقد أصبحت الأراضي المغربية الآن تمتد بين ٢٣°- ٣٦°- شمالاً، وبين ٢ إلى ١٤°- غرباً، واتسعت مساحتها لتصل لما يعادل مساحة فرنسا والبرتغال ومجموعة دول البنيلوكس (بلجيكا وهولندا ولكسمبرح) مجتمعة، وصار ساحلها على الأطلسي يمتد لمسافة ٢٤٤٦كم، بينما يبلغ امتدادها على ساحل المتوسط ٥٣٧كم، وتشترك مع الجزائر في شرقها بحدود طولها ١٣٥٠كم ومع موريتانيا في الجنوب بطول ٦٥٠كم إضافة لحوالي ١٣كم مع جيب سبته ومليلة الواقع تحت النفوذ الأسباني.

وتطلبت التغيرات السكانية والمساحية في الأراضي المغربية تعديل الحدود الإدارية، ففي عام ١٩٦٠ قسم المغرب إلى ١٤ قسماً إدارياً، وفي تعداد ١٩٧١ أصبح ١٩ قسماً، أما في عام ١٩٨٢ فضمت الأرض المغربية ٤٥ قسماً وعمالة توزعت في ٧ أقاليم تخطيطية كبرى، وظلت هذه الإقليم في تعداد ١٩٩٤ مع تعديل عدد المقاطعات إلى ٤٩، ولما كانت المنطقة الجنوبية مخلخلة سكانياً فقد أدى ضمها إلى انخفاض الكثافة السكانية من حوالى ٦٢ نسمة/كم٢ عام ١٩٧١ إلى ٣٦,٧ نسمة/كم٢ في عام ١٩٩٤ .

وإذا اعتمد على توزيع السكان في التعدادين الأخيرين في الأقاليم التخطيطية السبعة والمبين في جدول ٤ يتضح أن توزيع سكان المغرب قياساً بالمساحة يتسم بالتركز، حيث تصل قيمة نسبة التركز إلى٤٩,١ [١٣]، ويظهر التناقض واضحاً عند النظر إلى الأقاليم الثلاثة الأولى التي تضم زهاء ثلاثة أخماس السكان، ولا يتجاوز نصيبها سدس المساحة الإجمالية، وفي الوقت نفسه يصل نصيب الإقليمين الأخيرين (الجنوب والشرق) إلى نحو خمس سكان الدولة ويشغلان ثلثي المساحة الإجمالية.

وتتشابه صورة التوزيع في الأقاليم التخطيطية في التعدادين في كل الأقاليم باستثناء الإقليم الأوسط الذي انخفض نصيبه من ٢٤,٤٪ عام ١٩٨٢ إلى حوالي ٢٣٪ عام ١٩٩٤، ربما بسبب التعديلات الإدارية أو لتناقص قدرة المدن الرئيسة على استقطاب المهاجرين من الريف والبادية في الفترة الأخيرة، كما أن الإقليم الجنوبي تزايدت نسبة إسهامه من ١١,٢٪ عام ١٩٨٢ إلى ١٣,٣٪ في التعداد الأخير بسبب ضم مناطق الصحراء الأربعة إليه.

والمؤكد أن توزع السكان الكثيف يرتبط أساساً بالأقاليم السهلية المطلة على ساحل الأطلسي والتي تتلقى قدراً من الأمطار يجتذبهم، وهنا أيضاً تقوم

مدن المغرب الرئيسة التي تترصع على طول الساحل بطول ١٣٠ كيلومتراً مثل الدار البيضاء والرباط، وسلا والقنيطرة، ويقل التركز بالاتجاه جنوباً لتناقص الأمطار ولا تظهر سوى أغادير عند مصب وادي سوس، وصافي باعتبارهما مركزين لتصنيع خام الفوسفات.

ويلي الأقليم السابق نطاقان آخران أحدهما محاذي له على السفوح الغربية الأطلسية وفوق المرتفعات في الداخل، ويضم مدن فاس ومكناس وخريبكة ومراكش. أما الثاني فيقع على ساحل المتوسط في الشمال عند شبه جزيرة طنجة في الغرب وبالقرب من الحدود الجزائرية في الشرق.

ولا شك أن الموارد الساحلية (مثل الصيد والسياحة والموانى) والتأثير الاستعماري كانت لها دورها في تركز السكان على السواحل في تجمعات حضرية كبيرة وتضاؤلهم وتبعثر مراكزهم في الهضاب الوسطى قليلة الأمطار وندرتهم في الصحارى الداخلية جنوب وشرق البلاد، وتتأكد هذه الحقائق بالنظر إلى جدول ٥، فالسهول الساحلية الأطلسية في الوسط والشمال والغرب يسكنها ما يزيد على نصف السكان، وتليها الأقاليم الجبلية ذات الطابع الريفي بنسبة ٢١,٨٪، فالسهول الداخلية حوالي ١٠٪، بينما يسكن الهضاب الداخلية والمناطق الصحراوية حوالي ١٣٪ من السكان، وعلى الرغم من الامتداد الساحلي بطول المتوسط في الشمال إلا أن المناطق الشمالية الشرقية في الشرق لم تستقطب أعداداً كبيرة من السكان (وحوالي ٤,٤٪ فقط) وهذه الأقاليم رغم قربها من أوروبا لم تجذب حركة سياحية كبيرة على نحو ما حدث في السواحل التونسية.

جدول ٤

التوزيع الجغرافي لسكان المغرب في تعدادي ١٩٨٢-١٩٩٤ (١٤)

الإقليم	١٩٨٢		١٩٩٤		نسبة المساحة٪
	السكان بالألف	٪	السكان بالألف	٪	
الشمال الغربي	٤١٠٥	٢٠,٣	٥٢١٥	٢١,٦	٤,٥
الوسط	٥٥٦٠	٢٧,٤	٧٣٦١	٢٢,٩	٥,٨
تنسيفت	٢٩٤٥	١٤,٥	٣٥٤٧	١٤,٦	٥,٧
الجنوب	٢٢٦١	١١,٢	٣٢٣٥	١٣,٣	٥٣,٤
شمال الوسط	٢٣٩٨	١١,٨	٣٠٤٣	١٢,٥	٦,٥
جنوب الوسط	١٥١٢	٧,٥	١٩٠٤	٧,٨	١١,٨
الشرق	١٤٧٥	٧,٣	١٧٦٩	٧,٣	١٢,٣
المجموع	٢٠٢٠٦	١٠٠	٢٦٠٧٤	١٠٠	١٠٠

جدول ٥

توزيع سكان المغرب حسب الأقاليم التضاريسية عام ١٩٨٢

الإقليم	بنسبة السكان ٪	الإقليم	بنسبة السكان ٪
السهول الساحلية الأطلسية	٢٧,٢	المناطق الصحراوية	٨,١
الأقاليم الشمالية الغربية	٢٤,٤	الهضاب الداخلية	٤,٥
الجبال	٢١,٨	السواحل المتوسطية الشمالية	٤,٣
السهول الداخلية	٩,٧	المجموع	١٠٠

توزيع السكان بين الحضر والريف:

تعتبر المغرب واحدة من البلاد العربية ذات الطابع الريفي، وهي أقل بلاد المغرب المطلة على المتوسط تحضراً رغم النمو السكاني السريع في حضرها منذ عام ١٩٦٠، ويتركز سكان الريف المغربي عادة في الأقاليم الجبلية والهضبية الداخلية حيث لا تسمح مواردها بقيام تجمعات سكانية ضخمة، إضافة إلى أودية الأنهار مثل: أم الربيع، وماجردة، ومولوية، وسوس، وبعض المناطق الساحلية على المتوسط في الشمال (شكل ١).

واللافت للنظر أن نسبة سكان الحضر تزايدت تدريجياً حتى بلغت ما يربو على نصف سكان البلاد بعد عام ١٩٩٤ بعد أن كانت لا تتجاوز ربعهم عقب الحرب العالمية الثانية، وما يربو قليلاً على الثلث في السبعينيات، ويبين الجدول رقم ٦ تطور أعداد المدن في المغرب وسكانها ونسبتهم لإجمالي السكان خلال القرن العشرين.

جدول ٦

تطور عدد المدن المغربية وسكانها ونسبتهم لإجمالي السكان ١٩٠٠-١٩٩٤[١٥]

	١٩٠٠	١٩٢٠	١٩٢٦	١٩٣٦	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٧١	١٩٨٢	١٩٩٤
العدد	٢٧	٤٠	٤٨	٥٨	٩٢	١٠٧	١٤٥	٢٥٠	-
السكان بالألف	٤٢٠	-	٩٨٠	١٤٥٠	٢٦٥٠	٣٤٠٠	٥٤٠٠	٨٧٣٠	١٣,٣٧
النسبة ٪	٨	-	١٢,٥	١٥,١	٢٥	٢٧,٤	٣٥,٠	٤٣	٥١,٤

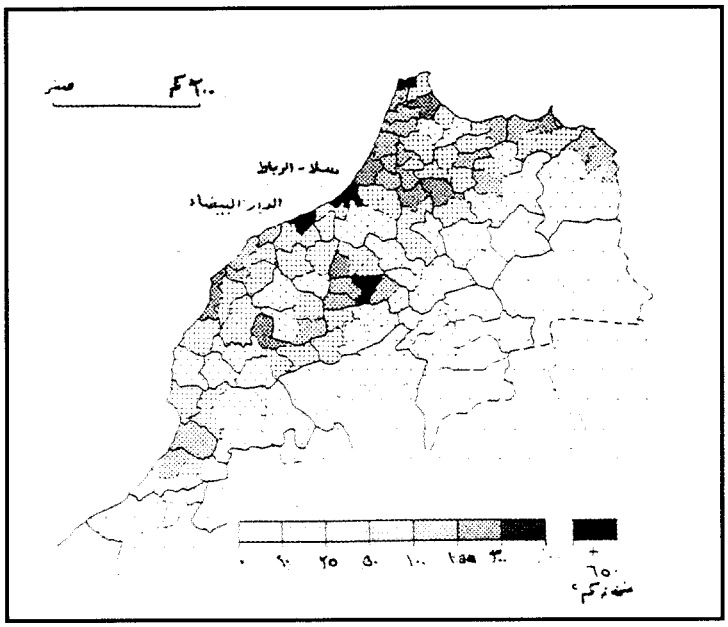

شكل ١ كثافات السكان في المغرب

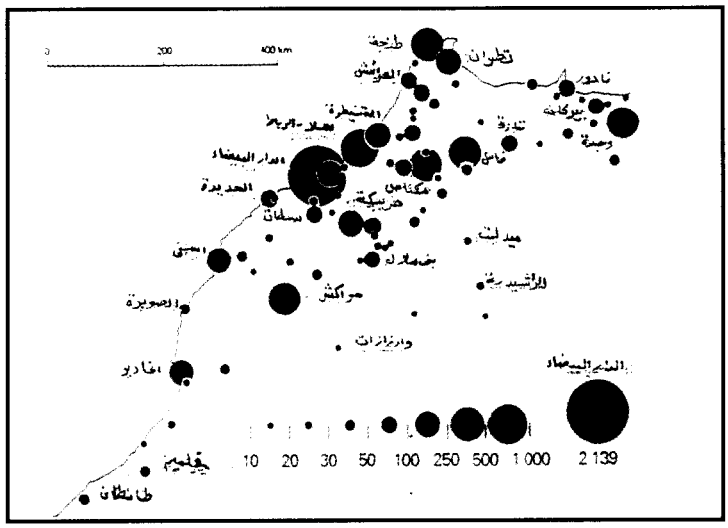

شكل ٢ توزيع المدن المغربية حسب أحجامها (١٩٩٤)

ومنه يتضح مدى التحول السريع في توزيع السكان بين الريف والحضر، وقد استقطبت عوامل متباينة سكان الريف نحو المراكز الحضرية منها الخدمات الإدارية والتصنيع والسياحة. وتؤكد معدلات النمو السكاني أنها كانت أعلى في كل الفترات التعدادية منذ عام ١٩٦٠ من ضعف مثليتها في الريف.

وقد تركزت حركة المهاجرين من الريف في اتجاهها للمدن الرئيسة، فقد استقبلت مدن الدار البيضاء والرباط والقنيطرة ما يربو على نصف أعداد المهاجرين من الريف المغربي، بل إن الدار البيضاء وحدها حظيت بحوالي ٤٠٪ منهم، وترتب على ذلك تنامي حجمها سريعاً لتقترب من ثلاثة ملايين نسمة مع نهاية القرن العشرين.

جدول ٧

تطور الهيمنة السكانية لمدينة الدار البيضاء بالنسبة لسكان المغرب

السنة	١٩٣٦	١٩٥٢	١٩٦٢	١٩٧١	١٩٨٢	١٩٩٤
السكان بالألف	٢٥٧	٦٦٣	٩٦٥	١٥٣٦	٢١٤٠	٢٧٧١
٪ من السكان	٣,٦	٧,٠	٨,٠	١٠,٠	١٠,٥	١٠,٦
٪ من سكان الحضر	١٧,٧	٢٥,٨	٢٨,٣	٢٨,٤	٢٤,٦	٢١,٣

ويلخص الجدول رقم ٧ تطور سكان الدار البيضاء ويبين مدى هيمنتهما حجماً على الدولة، حيث اقترب حجمها من ١١٪ من إجمالي السكان وما يزيد على خمس سكان المدن في البلاد، وصارت الآن تعرف بالدار البيضاء الكبرى وتجاوز حجمها ١/٤ سكان الحضر المغربي، وتتضافر الرباط - سلا العاصمة السياسية للبلاد مع الدار البيضاء في تأكيد الهيمنة الحجمية للمدن الرئيسة؛

لذا يلاحظ أن حوالي خمس سكان المغرب يتركزون في أربع مدن رئيسة هي بترتيب أحجامها عام ١٩٩٤ الدار البيضاء وفاس ومراكش والرباط، وهذه المدن يسكنها خمسي سكان الحضر المغربي.

وقد اقترب حجم الدار البيضاء حالياً من ثلاثة ملايين نسمة، وفاق حجم الرباط مليون وربع المليون وهما المدينتان المليونيتان الوحيدتان في المغرب، وتليهما مدينتان يتراوح حجمهما بين ١/٢ لأقل من مليون هما مراكش وفاس، ثم خمس مدن يتراوح سكانها بين ١/٤ مليون لأقل من نصف مليون، وست مدن أخرى بين ١٠٠ ألف لأقل من ربع مليون (جدول ٨).

جدول ٨

أحجام المدن المغربية التي تزيد عن ١٠٠ ألف نسمة عام ١٩٩٣[١٦]

المدن	السكان بالألف	المدينة	السكان بالألف	المدينة	السكان بالألف
الدار البيضاء	٢٩٤٣	وجدة	٣٣١	خريبكة	١٩٠
الرباط	١٢٢٠	طنجة	٣٠٧	المحمدية	١٥٦
مراكش	٦٠٢	صافي	٢٧٨	بني ملال	١٣٩
فاس	٥٦٤	تطوان	٢٧٢	أغادير	١٣٩
مكناس	٤٠١	القنيطرة	١٥٦	الجديدة	١٢٥

وإذا استثنيت المدن الثلاثة الأولى فإن بقية المدن مجتمعة يقترب سكانها من حجم الدار البيضاء وحدها، ومن ثم يمكن القول إن المدن المغربية عامة تتسم بصغر حجمها قياساً بالمدينة الأولى والثانية (شكل ٢).

التركيب العمري النوعي:

ما زال سكان المغرب يتسمون بالفتوة من حيث تركيبهم العمري، ويتضح ذلك من خلال نسب صغار السن (أقل من ١٥ سنة) في المجتمع المغربي. صحيح أنها تراجعت بصورة ملموسة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين ولكنها مع ذلك ظلت عند ٣٦,٣٪ عام ١٩٩٦، وترتبط هذه الفتوة بمعدلات الإنجاب العالية التي سادت عقب الاستقلال على نحو ما أشير إليه من قبل، لقد كانت نسبة صغار السن عام ١٩٦٢ حوالي ٤٢,٦٪ وارتفعت إلى ٤٦,٢٪ عام ١٩٧١، وبلغت ذروتها عام ١٩٧٥ (حوالي ٤٧,١٪)[١٧] لتبدأ الانخفاض اعتباراً من تعداد ١٩٨٢ (٤٢٪) بسبب تراجع مستويات الخصوبة. وفي المقابل كانت نسب الكبار (٦٥+) حول ٣ لأقل من ٤٪ من جملة السكان، بسبب قصر أمد الحياة وبالذات بين الذكور واستمر ذلك حتى عام ١٩٩٤ عندما تجاوزت نسبة الكبار ٤٪.

والاتجاه العام للتركيب العمري الآن هو تراجع نسب صغار السن مقابل الارتفاع في نسب الأعمار المتوسطة (١٥-٦٤)، والزيادة الوئيدة في نسب الكبار، ولهذا النمط من التركيب تأثيراته المتباينة، فهو يقلل من عبء إعالة الصغار من ناحية ويزيد من الطلب على فرص العمل من ناحية ثانية، وتبزغ من خلاله ببطء مشكلات إعالة كبار السن ورعايتهم مستقبلاً من ناحية ثالثة.

ويبين الجدول رقم ٩ التركيب العمري والنوعي لسكان المغرب حسب بيانات ١٩٩٤، ومنه يظهر تاثير الهجرة المغربية النازحة في قلة نسب الذكور من الفئات العمرية الواقعة بين ١٥-٣٥ (١٧,٥٪ من جملة السكان مقابل ٢٠,٤٪ للإناث) وحتى في نسب الذكور الإجمالية حيث تصل إلى ٤٨,٨٪ مقابل ٥١,٢٪ للإناث، والمؤكد أن حساب نسبة النوع في الفئة العمرية ٣٠-٣٤ على سبيل المثال يظهر مدى اختلال ميزان النوع لصالح الإناث. ولا يقتصر

تاثير النزوح على التركيب العمري النوعي للسكان إجمالاً، وإنما يبدو في اختلافه بين الريف والحضر حيث تدفع المناطق الريفية ذكورها من الشباب صوب المدن الكبرى بالذات وبالتالي ترتفع نسبة النوع وتزداد نسب الشباب في هذه الأخيرة على حساب الاقاليم الطاردة.

جدول ٩

التركيب العمري والنوعي لسكان المغرب عام ١٩٩٤[١٨]

السن	ذكور ٪	إناث ٪	جملة ٪	السن	ذكور ٪	إناث ٪	جملة ٪
صفر -	٦,٢	٦,٠	١٢,٢	-٤٠	٢,٥	٢,٤	٤,٩
-٥	٦,٤	٦,١	١٢,٥	-٤٥	١,٦	١,٦	٣,٢
-١٠	٦,٢	٦,١	١٢,٣	-٥٠	١,٤	١,٧	٣,١
-١٥	٥,٤	٥,٥	١٠,٩	-٥٥	١,٣	١,٣	٢,٦
-٢٠	٤,٨	٤,٩	٩,٧	-٦٠	١,٣	١,٣	٢,٦
-٢٥	٣,٨	٤,١	٧,٩	-٦٥	٠,٨	٠,٧	١,٥
-٣٠	٣,٥	٥,٩	٧,٤	-٧٠	٠,٧	٠,٨	١,٥
-٣٥	٣,١	٣,٠	٦,١	+٧٥	٠,٨	٠,٧	١,٥

الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

يعتبر المغرب من الدول المتوسطة من حيث نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي فيه حيث بلغ ١٢٩١ دولاراً في عام ١٩٩٤، واحتل المرتبة ١٢٣ بين دول العالم[١٩]، وفي عام ١٩٩٨ كان المتوسط أقل قليلاً (١٢٤٠ دولاراً) واحتل المغرب المرتبة ١٢٤ طبقاً لدليل التنمية البشرية الذي وضعته الأمم المتحدة[٢٠].

وتحتل المملكة المغربية مركزاً متوسطاً من حيث مستوى معيشة سكانها بين الدول العربية النفطية الغنية والدول العربية الأقل دخلاً مثل اليمن

والسودان والصومال وجيبوتي وموريتانيا، ولكنها تواجه مشكلات النمو السكاني السريع الضاغط على مواردها الاقتصادية والذي يتطلب الإنفاق العالي على الاحتياجات البشرية الأساسية لصغار السن من غذاء وتعليم وفرص عمل... إلخ.

ولما كان الاقتصاد المغربي يرتكز أساساً على الأنشطة الاقتصادية الأولية ممثلة في الزراعة والرعي وتربية الحيوان وصيد الأسماك والصناعة الاستخراجية ويفتقر إلى النفط، لذا تبدو العوائد من وراء هذه الأنشطة محدودة، وتحاول المملكة تنمية السياحة مستغلة بيئاتها الطبيعية المتنوعة وقربها من القارة الأوروبية لإتاحة فرص العمل وزيادة الدخل بين الشباب.

ويدفع انخفاض الدخل بعض الأسر المغربية في الريف والحضر لتشغيل صغار السن من أبنائها وحرمانهم من التعليم، كما أدت الهجرة الى المدن الكبيرة على نطاق واسع لظهور الأحياء العشوائية بمشكلاتها المتعددة[٢١]، والمؤكد أن المعروض من القوى العاملة يفوق بكثير فرص العمل المتاحة؛ ولذا ترتفع نسبة المتعطلين إلى ١٦٪ من جملة القادرين على العمل وعددهم ٨,٣ نسمة عام ١٩٩٤، وتبدو معظم نسب البطالة بين الذكور (١١,١٪ مقابل ٤,٩٪ للإناث).

ويعمل حوالي ثلث المغاربة بالزراعة وتربية الحيوان والصيد، بينما تصل نسبة العاملين بالخدمات إلى حوالي السدس، وتتقارب نسبة العاملين بالصناعة والكهرباء والغاز مع نسب العاملين بالتجارة والمطاعم والفنادق (١٢,٨٪، ١١,٩٪) ويتوزع باقي العاملين بين العمل بالتشييد والبناء والنقل والتعدين والمناجم والمحاجر (جدول ١٠).

وتقل نسبة العمل بين الإناث عن الذكور في المغرب (٢١٪ للإناث، ٧٩٪ للذكور عام ١٩٩٤)، وتتركز أنشطة الإناث في الزراعة والرعي وتربية الحيوانات والخدمات والصناعة، ويبين الجدول رقم ١٠ توزيع العاملين بالمغرب حسب أنشطتهم الاقتصادية والنوع عام ١٩٩٤ .

جدول ١٠

التوزيع النسبي لسكان المغرب حسب النشاط الاقتصادي والنوع عام ١٩٩٤

نوع النشاط	ذكور ٪	إناث ٪	إجمالي ٪
الزراعة والصيد	٢٨,١	٥,٥	٣٣,٦
الخدمات	١١,١	٥,٢	١٦,٣
الصناعات والكهرباء	٨,٤	٤,٤	١٢,٨
التجارة والمطاعم	١١,١	٠,٨	١١,٩
التشييد والبناء	٦,٠	٠,١	٦,١
النقل والمدنيين	٣,٠	٠,٣	٣,١
أنشطة غير مبنية	٠,١	٠,٠	٠,١

أما المهن فتأتي في مقدمتها عمال الإنتاج والنقل بنسبة ٤١,١٪ ثم الزراعة والصيد بنسبة ١٢,٢٪، وهذه المهن لا تتطلب مهارات أو تعليم، ومن ثم يمكن القول إن أكثر من نصف المغاربة يحترفون هذين النوعين (٥٣,٣٪)، وتأتي بعدها الوظائف الحكومية والخدمات وأعمال البيع وفي النهاية المديرون وأصحاب المهن العلمية (جدول ١١).

وتتمثل مهن العاملات من الإناث بشكل خاص في أعمال الإنتاج (مصانع حفظ المنتجات الزراعية والسمكية) وتليها الموظفات (الأعمال الكتابية) ثم

الخدمات. ويعمل نحو ٤١٪ من المغاربة بأجور، على حين تقترب نسبة العاملين في مؤسسات خاصة لحسابهم من حوالي ٢٤٪، بينما تقل نسبة العاملين بدون أجر إلى ١٧,٥٪ والباقي (٢٪) يعتبرون أنفسهم من أصحاب الأعمال.

جدول ١١

التوزيع النسبي لسكان المغرب حسب المهنة والنوع عام ١٩٩٤(١٠سنوات فاكثر) [٢٢]

نوع النشاط	ذكور ٪	إناث ٪	إجمالي ٪
عمال الإنتاج والنقل	٣٢,٣	٨,٨	٤١,١
الزراعة والصيد	١١,٤	٠,٦	١٢,٢
الأعمال الكتابية	٨,٥	٣,٠	١١,٥
الخدمات	٦,١	٢,٥	٨,٦
أعمال البيع	٦,٥	٠,٣	٦,٨
المديرون وأصحاب المهن العلمية	٢,٥	٠,٦	٣,١

وتختلف الحالة العملية للإناث عن الذكور في هذا الصدد حيث تتركز معظم العاملات ضمن من تحصلن على أجور أو يعملن دون أجر، وتقل نسبة العاملات لحسابهن وصاحبات العمل، وفي المقابل يعمل حوالي ٥٥٪ من الذكور بأجر أو لحساب أنفسهم.

ومن الناحية الاجتماعية كان السكان المغاربة حتى وقت قريب ذوي نسب عالية من الأمية حتى بلغت حوالي ثلاثة أرباع السكان في تعداد ١٩٧١، ثم تراجعت هذه النسب خلال العقود الثلاثة الأخيرة بسرعة كبيرة فبلغت ٦٥٪ عام ١٩٨٢، ٥٥٪ في التعداد الأخير (١٩٩٤) وتقدرها اليونسكو بحوالي ٥١٪ عام ٢٠٠٠.

غير ان الملاحظ هو تركز التحسن في نسب الأمية لدى الذكور عما هي عليه الحال بين الأناث اللاتى ما زلن يعانين من نسب أمية عالية بلغت حوالي ٦٧٪ من أعدادهن في تعداد ١٩٩٤. وحتى تقديرات اليونسكو لعام ٢٠٠٠ تشير لاحتمال بقاء ٦٤٪ من نساء المغرب (١٠ سنوات فأكثر) ضمن الأميات، ويلخص الجدول ١٢ تطور نسب الأمية حسب النوع في المملكة المغربية بين ١٩٧١-٢٠٠٠.

ويمكن القول أن نسب الأمية عامة ترتفع في الريف عن الحضر، حيث بلغت في تعداد ١٩٩٤ حوالي ٦٢٪ في الحالة الأولى، ٤٣٪ في الحالة الثانية، ويكون هذا الارتفاع أعلى بين الإناث منه لدى الذكور.

جدول ١٢

تطور نسب الأمية بين سكان المغرب حسب النوع ١٩٧١-١٩٩٤ (١٠سنوات+)[٣٣]

نوع النشاط	ذكور ٪	إناث ٪	إجمالي ٪
١٩٧١	٦٣	٨٧	٧٥
١٩٨٢	٥١	٧٨	٦٥
١٩٩٤	٤١	٦٧	٥٥
٢٠٠٠	٣٨	٦٤	٥١

خلاصة

يبدو مما سبق أن المغرب يعد من الدول العربية الكبيرة الحجم سكاناً، كما أنه شهد منذ الاستقلال وحتى عام ١٩٨٢ نمواً سكانيا كبيراً نتيجة للتناقص الحاد في وفياته مع ثبات معدلات الإنجاب ومستويات الخصوبة السائدة، وقد دفع ذلك لنزوح المغاربة للخارج، ولكن أعدادهم لا تتجاوز ١,٤

مليون نسمة، وهي على كل حال لا تتعدى ٥٪ من إجمالي سكان البلاد، وتسهم بتحويلاتها في تدعيم اقتصادياته.

ورغم أن المغرب يعتبر من أغزر البلاد العربية مطراً وأكثرها تنوعاً تضاريسياً إلا أن توزع سكانه وكثافتهم يتسم بالتناقض الشديد بين الساحل والداخل والسهول والجبال والصحارى القاحلة في الجنوب والشرق، كما يتجه السكان في توزعهم للتركز بدرجة عالية في المراكز الحضرية الرئيسة على سواحل الأطلسي، وتشهد مدن أخرى نمواً متسارعاً كان من نتيجته تخطي نسبة سكان الحضر نصف عدد السكان الإجمالي.

وتتدنى الخصائص السكانية الاقتصادية والاجتماعية بين أغلبية سكان البلاد خاصة في الريف، ويتجلى ذلك في كثير من المؤشرات منها: مستويات الدخول والتعليم والتغذية والحصول على الخدمات والاحتياجات الأساسية.

وتوضح مؤشرات النمو السكاني اتجاه الخصوبة للتراجع منذ عام ١٩٨٢، ومن ثم فمعدلات الزيادة الطبيعية قد بلغت لأول مرة منذ منتصف القرن العشرين ١,٧٪ سنوياً، الأمر الذي يقلل من حدة المشكلة السكانية مستقبلاً في الدولة.

الهوامش

(١) جودة حسنين جودة وعلي هارون، جغرافية الدول الإسلامية، منشأة المعارف الإسكندرية ١٩٨٧، ص٤٢٣ .

(٢) U.N. States man's Year Book, 1997-1998, P., 923

(٣) كان عدد الأوروبيين والفرنسيين والإسبان في عام ١٩٨٢ نحو ٦٢ ألفاً منهم سكان سبتة ومليلة البالغ عددهم ٤٠ ألفاً.

(٤) مصادر البيانات للسنوات الثلاثة الأولى: جاين فرنسوا تراون "المغرب العربي الإنسان والمجال" تعريب علي التومي وآخرون ص ٢٤٦ وبقية البيانات من التعدادات المغربية في السنوات المشار إليها. والمعدلات محسوبة بالمعادلة الأسية اعتماداً على فتحي أبو عيانة، مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافيا البشرية دار النهضة العربية - بيروت ١٩٨٦ ص ٢٣٩ .

(٥) U.N. Statistical Year Book, New York, 2000, P., 76

(٦) مصادر البيانات:

١- U.N. Demographic Year Book, 1997

٢- U.N. Statistical Year Book, New York 2000

٣- U.N. State's Man's Year Book, 97/98

٤ - جامعة الدول العربية المجموعة الإحصائية للوطن العربي العدد ٨ عام ١٩٩٨.

٥ - جامعة فرانسوا تراون المغرب العربي الإنسان والمجال دار المغرب الإسلامي دون تاريخ تعريب كارم داسي - عبد الكريم سلم.

٦ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٠، ص٢٢٥ .

٧- U.N. Demographic Year Book 1997, P. 324

٨ - لا يشمل هذا التقدير حوالي نصف مليون مهاجر عبر مسجلين موزعين في أوروبا وأمريكا الشمالية.

٩ - أكاديمية المملكة المغربية سلسلة الندوات، هجرة المغاربة إلى الخارج، الناظور، مايو ١٩٩٩.

١٠ - منها استخدام القوارب لعبور مضيق جبل طارق وتعرضها للغرق.

١١ - منها على سبيل المثال ٦٥٩٩٧٠ كم لوزارة التخطيط المغربية، عام ١٩٧٩، ٧٦٠٨٥٠كم لجامعة الدول العربية عام ١٩٩٨، ٦٩٨٦٧٠ للكتاب الديموغرافي السنوي عام ١٩٩٧، ٧٣٠٨٥٠ لـ State's man's Year Book عام ١٩٩٧، حتى المساحة الأصلية للمغرب دون الصحراء فيما قبل عام ١٩٧٠ تتفاوت هي الأخرى بين ٤٤٦٥٥٠، ٤٥٨٧٣٠كم.

١٢ - بلغت مساحة المقاطعات الأربع في تعداد ١٩٨٢ حوالي ٩٨ ألف كيلو متر مربع، وفي تعداد ١٩٩٤ كان مجموعها ٢١٧ ألف كيلو متر مربع.

١٣ - كلما بعدت قيمة نسبة التركز من الصفر (عند التوزيع المثالي للسكان في إطار المساحة)، دل ذلك على التباين في التوزيع والعكس صحيح.

١٤ - مصادر البيانات:

U.N. State's Man's Year Book 1997/1998, P. 923

Eugene, C, Erickson and Frank, W. Young urban Hierarchies and Regional development in Morocco, Journal of Developing Societies. Vol. VIII 1992 P., 166

١٥ - مصادر الببيانات: جان فرنسوا اتراون المغرب العربي (مرجع سابق) ص٢٧٤ .

U.N Demographic Year Book, 1997 P.,118

State's man's Year Book, 97/1998 P. 923

Euge-ne, c. Erickson and Frank, w. Young, Op, Cit, P.,160

١٦ - مصدر البيانات:

U.N Demographic Year Book, 1996

١٧ - الأمانة العامة الجامعة الدول العربية التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر ١٩٩٩، ص ٢٢٣ .

١٨ - جامعة الدول العربية المجموعة الإحصائية للوطن العربي العدد ٦، ١٩٩٦ ص ١٨ .

١٩ - U.N, The World Economic Fact book 4th Edition, London, U.K, 1996, P., 47.

٢٠ - تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٠، ص ١٧٥.

٢١ - راجع في هذا الموضوع: عبد القادر القصير أحياء الصفيح، دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري مثال المجتمع المغربي، دار النهضة العربية بيروت ١٩٩٢.

٢٢ - UNESCO, Statistical Year Book, 99 P. 43

٢٣ - المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، المسح الإحصائي للمؤسسات التربوية والثقافية في الوطن العربي، تونس ٢٠٠٠، ص١٧٢ .

المصادر والمراجع العربية

١ - أكاديمية المملكة المغربية: هجرة المغاربة الى الخارج، الناظور، مايو ١٩٩٩.

٢ - المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، المسح الإحصائي للمؤسسات التربوية والثقافية في الوطن العربي، تونس ٢٠٠٠.

٣ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٠.

٤ - جامعة الدول العربية المجموعة الإحصائية للوطن العربي العددان ٦،٨ لعامي ١٩٩٦ - ١٩٩٨.

٥ - جان فرنسوا تراون المغرب العربي الإنسان والمجال تعريب كارم داسي وآخرون، الرباط ١٩٨٩.

٦ - جودة حسنين جودة وعلي هارون، جغرافية الدول الإسلامية، منشأة المعارف الإسكندرية ١٩٨٨.

٧ - فتحي أبو عيانة: مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافيا البشرية، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٦.

٨ - فتحي أبو عيانة: جغرافية العالم العربي، دار النهضة العربية بيروت ١٩٩٤.

٩ - عبد القادر القصير أحياء الصفيح، دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري مثال المجتمع المغربي، دار النهضة العربية بيروت ١٩٩٢.

المصادر والمراجع غير العربية

1 - Arthur, S. Banks (ed.), "Political Hand Book of the World," 1992, New York, 1999.

2 - Jean Louis Mlege, Le Maroc, Press Universitaire de France, 1992.

3 - Jean -Pierre, Lozato-Glotart, Le Maroc, 1981.

4 - U.N., Demographic Year book, 1992, 1996/1997.

5 - U.N., State's Man's Year Book, 97/98.

6 - U.N., Statistical Year Book, New York, 2000.

7 - U.N., The World Economic Fact Book, London, U.K., 1996.

8 - UNESCO, Statistical Year Book, 1999.

9 - Eugene, C., Erickson and Frank, W., Young, "urban Heirarchies and Regional development in Morocco", Journal of developing Societies vol. VIII, 1992.